المحور الخامس

مراجعة حسابات الميزانية وحسابات التسيير

تمهيـــد

يتمثل جوهر عمل محافظ الحسابات في جمع أكبر قدر ممكن من أدلة الإثبات وتقييمها بشكل موضوعي حول الأحداث والعمليات الإقتصادية للمؤسسة محل المراجعة، حتى يستطيع تكوين أساس معقول يستند إليه عند إبداء رأيه النهائي عما إذا كانت القوائم المالية لتلك المؤسسة تعبر بصدق عن نتيجة أعمالها ومركزها المالي وتدفقاتها النقدية، وفي سبيل ذلك يقوم محافظ الحسابات بإجراء مجموعة من الإختبارات للحصول على أدلة الإثبات الكافية والمناسبة.

تعتبر أساليب المراجعة التحليلية أحد أساليب المراجعة الهامة والدقيقة التي يستخدمها محافظ الحسابات للتعرف على المؤشرات الخاصة بالمؤسسة، ومعرفة مواطن الضعف والقوة التي على أساسها يقوم بأداء إختبارات أكثر تفصيلا في فحص العمليات والحسابات التي يجد فيها مؤشرات لا تتماشى مع المؤشرات السابقة أو المثيلة في النشاط، أو المؤشرات التي تظهرها الموازنات التخطيطية التي تم إعدادها قبل التنفيذ الفعلي.

الأبعاد الأساسية للمراجعة التحليلية

تعد المراجعة التحليلية أحد أهم الأساليب التي تساعد محافظ الحسابات في دراسة معقولية أي حساب بناء على العلاقات التاريخية التي تربط القوائم المالية بعضها ببعض، والتي تتم عن طريق دراسة الإتجاهات ومقارنة العلاقات بين البيانات من أجل تحديد وتشخيص المشاكل المحتملة والهامة نسبيا بأقل التكاليف، وبالتالي تحقيق الكفاءة والفعالية في أداء عملية المراجعة.

1- ماهية المراجعة التحليلية

يعتبر أسلوب المراجعة التحليلية واحدا من أهم الأساليب الحديثة في المراجعة التي ظهرت في السنوات الأخيرة، ولقد تعددت التعاريف الخاصة بالمراجعة التحليلية فهناك من يركز في تعريفه على أهدافها، وهناك من يركز على طرقها، كما يوجد من يجمع بين الإثنين في تعريفه، فنجد أن آرثر ويلسون Wilson Arlette قد عرفها على أنها "مقارنة القيم الدفترية للقوائم المالية مع القيم المتوقعة والتي يقدرها محافظ الحسابات لتحديد مدى معقولية هذه القيم".

كما عرفتها نشرة معايير المراجعة الدولية رقم 23 بأنها "دراسة ومقارنة العلاقات بين البيانات المسجلة، والتي يمكن أن تكون قيم مالية أو كميات مادية أو نسب أو مؤشرات ومعدلات، وتحديد مدى إعتماد محافظ الحسابات على إختبارات الفحص الجوهري الأساسية".

أما معيار المراجعة الأمريكي رقم 56 فقد عرف المراجعة التحليلية بأنها "دراسة العلاقات والإتجاهات وتقييم البيانات المالية والتشغيلية من خلال دراسة العلاقات الممكنة بين البيانات المالية بعضها ببعض، بغرض تحديد الحسابات التي يوجد بها تحريف، والحكم على معقولية العلاقات بين البيانات المالية وغير المالية".

في حين عرفها المعيار الدولي للمراجعة رقم 520 على أنها "تحليل النسب والمؤشرات المهمة وبحث التقلبات والعلاقات التي تكون متعارضة مع المعلومات الأخرى ذات العلاقة، أو تلك التي تنحرف على المبالغ المتنبأ بها، كما تتضمن دراسة العلاقات بين المعلومات المالية والمعلومات غير المالية ذات العلاقة".

بالنظر والتمعن في هذه التعاريف نجد أن المعيار الدولي يركز على كل من طرق وأهداف المراجعة التحليلية، لذلك فان هذا التعريف يعتبر أكثر شمولية من باقي التعاريف الأخرى.

وبناء على التعريفات السابقة يمكن إعتبار المراجعة التحليلية بأنها "دراسة وتقييم العلاقات بين عناصر المعلومات المالية، ومقارنتها بما يقابلها من بيانات الفترات السابقة أو بيانات المؤسسات المماثلة، أو مقارنتها ببيانات نموذجية متوقعة، وذلك للحكم على معقولية القيم الدفترية الواردة في القوائم المالية".

إستنادا إلى التعريفات السابقة يتضح أن مصطلح المراجعة التحليلية يقصد به مجموعة الإجراءات التحليلية التي تتضمن النقاط التالية:

- مقارنة الأرصدة المتوقعة مع تلك التي تم التقرير عنها في القوائم المالية بهدف تحديد الاختلافات بينها؛
- الكشف عن التغيرات غير العادية في أرصدة الحسابات؛
- تقييم الأهمية النسبية لتلك الاختلافات والانحرافات بهدف تحديد مدى الثقة في المراجعة أو الفحص التحليلي ومدى إمكانية التوسع في إجراء اختبارات تفصيلية إضافية؛
- توفير دليل إثبات يتمثل في معقولية الحسابات والأرصدة، وإتساقها مع بعضها البعض من جهة، ومع الظروف السائدة من جهة أخرى.

2- أنواع إجراءات المراجعة التحليلية

إن المراجعة التحليلية لم تعد نوعا من الإلهام يوفق إليه بعض محافظي الحسابات دون البعض الأخر، بل أصبحت مجالا أساسيا من مجالات المراجعة الحديثة، وهو ما أدى إلى ضرورة معرفة محافظي الحسابات لإجراءات تطبيق هذا النوع من المراجعة والتي تتكون من خمس إجراءات ومقارنات رئيسية.

أ- مقارنة بيانات المؤسسة مع بيانات النشاط الذي تعمل فيه

يساهم هذا النوع من الإجراءات التحليلية في توفير معلومات مفيدة عن الأداء الخاص للمؤسسة محل المراجعة، وذلك من خلال مقارنة بيانات المؤسسة محل المراجعة مع بيانات المؤسسات الأخرى على مستوى النشاط الذي تعمل فيه، حيث أن هذه المقارنة تقدم مؤشرا على إحتمال حدوث فشل مالي، كما تساعد على فهم طبيعة ونشاط وأعمال المؤسسة محل المراجعة.

من مزايا هذا الإجراء أنه يساعد على فهم أعمال المؤسسة ويعمل كمؤشر لإحتمال فشلها وهو يتيح لمحافظ الحسابات ما يلي:

- الحكم على الخصائص الإقتصادية للمؤسسة مقارنة بالمؤسسات المثيلة؛
- تقديم المقترحات لإدارة المؤسسة عندما تكون هناك إنحرافات تمثل فروقا جوهرية؛

- إكتشاف أي صعوبات مالية تتعرض لها المؤسسة؛

- إكتشاف أي أخطاء غير عادية في الحسابات والأرصدة.

ب- مقارنة بيانات المؤسسة مع ما يقابلها من بيانات في الفترات السابقة

تبعا لهذا الإجراء يقوم محافظ الحسابات بمقارنة النسب والمؤشرات المالية للمؤسسة للسنوات السابقة مع النسب والمؤشرات المالية للسنة المالية محل المراجعة، فإذا لاحظ إرتفاع أو إنخفاض في أحد هذه النسب أو المؤشرات يبحث عن الأسباب والإحتمالات التي أدت إلى هذا الإختلاف، وبالتالي يحدد أدلة الإثبات التي يجب أن يجمعها للتأكد من تلك الإحتمالات.

يمكن تطبيق هذا النوع من الإجراءات التحليلية بطرق متنوعة نذكر منها:

*** مقارنة أرصدة السنة الحالية مع أرصدة السنة السابقة**

تتمثل أبسط الطرق لتنفيذ هذا الإجراء في إدراج نتائج أرصدة ميزان المراجعة التي تم تسويتها في العام الماضي في عمود منفصل بورقة مع عمل أرصدة ميزان المراجعة الخاص بالسنة الحالية، ويمكن لمحافظ الحسابات بسهولة أن يقارن رصيد السنة الحالية مع رصيد السنة السابقة في بداية المراجعة لتقرير أي الأرصدة يجب أن يتم التعامل معها باهتمام أكبر* بسبب وجود تغير كبير في الرصيد[1].

*** مقارنة تفاصيل الرصيد الإجمالي مع التفاصيل المماثلة للسنة السابقة**

يتم هذا الإجراء من خلال المقارنة الموجزة لتفاصيل الفترة الحالية مع ما يقابلها في الفترة السابقة، وإن هذا النوع من المقارنات إما أن يتم بمقارنة البيانات المتعلقة بفترة معينة كمقارنة الإجماليات الشهرية للسنة الجارية بإجماليات نفس الشهور في السنة السابقة، أو قد يتم مقارنة البيانات في تاريخ محدد كمقارنة رصيد القروض المستحقة في نهاية السنة الجارية مع رصيدها في نهاية السنة السابقة[2].

*** مقارنة النسب المالية للسنة الحالية بنسب السنوات السابقة**

تستخدم النسب المالية ضمن الأساليب الفنية الرئيسية لتنفيذ المراجعة التحليلية على القوائم المالية للمؤسسات محل المراجعة بغرض الكشف عن العلاقات المتداخلة بين عناصرها، والتغيرات التي تلحق بها على مدى زمني معين، إضافة إلى حجم هذه التغيرات ومسبباتها.

ويمكن توضيح أهمية مقارنة بعض النسب المالية من خلال الجدول التالي:

---

* على سبيل المثال إذا لاحظ محافظ الحسابات أن هناك زيادة ملحوظة في مصروفات الأدوات المكتبية، فيجب عليه أن يحدد سبب الزيادة في استخدام الأدوات المكتبية وهل يرجع ذلك إلى خطأ في الحساب نتيجة عدم التبويب الصحيح أو التحريف في قيمة المخزون من الأدوات المكتبية.

[1] ألفين ارينز، جيمس لوبك، مرجع سابق، ص259.

[2] منصور أحمد البديوي، شحاتة السيد شحاتة، مرجع سابق، ص203.

المقارنات والعلاقات الداخلية

النسب المالية (المقارنة)	التحريف المحتمل
دوران المواد الخام بمؤسسة صناعية	التحريف في المخزون، التحريف في تكلفة البضاعة المباعة
عمولات البيع إلى صافي المبيعات	التحريف في عمولات البيع
مردودات ومسموحات المبيعات إلى إجمالي المبيعات	سوء تبويب مردودات ومسموحات المبيعات، أو عدم تسجيل المردودات والمسموحات التي تتم بعد نهاية الفترة
القيمة النقدية للتنازل عن التأمين على الحياة للسنة الحالية مع السنة السابقة	عدم تسجيل التغير في القيمة النقدية للتنازل أو الخطأ في تسجيل التغير
نسبة كل مصروف صناعي إلى إجمالي المصاريف الصناعية	التحريف الكبير في المصاريف ضمن الرقم الإجمالي للمصاريف

جـ مقارنة بيانات المؤسسة الفعلية مع توقعات المؤسسة

إن هذا النوع من الإجراءات التحليلية يطبق في معظم الأحيان عند القيام بمراجعة حسابات المؤسسات التي تعمل من أجل تعظيم قيمتها في السوق، حيث تقوم هذه المؤسسات بإعداد ميزانيات تقديرية ثم تقوم بمقارنتها مع النتائج الفعلية، ويدل وجود فروق بين البيانات التقديرية والبيانات الفعلية على وجود تغيرات تتطلب من محافظ الحسابات القيام بالبحث عن أسبابها والإقتناع بها، وكذلك التأكد من مدى بذل الجهد من قبل المؤسسة محل المراجعة في إعداد هذه الميزانيات التقديرية، إضافة إلى التأكد من إحتمال تعديل هذه المؤسسة للبيانات المذكورة في الميزانيات التخطيطية والتي تؤثر على واقعية الميزانيات التقديرية، وعلى نتائج الإجراءات التحليلية ومدى الإعتماد عليها.

هناك عدة إعتبارات يجب الإلمام بها في هذا النوع من الإجراءات التحليلية وهي:

- تقييم ما إذا كانت الموازنات التخطيطية واقعية، حيث يتم في بعض المؤسسات إعداد الميزانيات التقديرية دون بذل العناية المهنية الملائمة؛
- تقييم ما إذا كانت هناك تحريفات في البيانات الفعلية أيضا؛
- مناقشة المسؤولين فيما يخص إجراءات وضوابط إعداد الموازنات التخطيطية؛
- تقدير خطر الرقابة وأداء إختبارات تفصيلية لمراجعة البيانات الفعلية.

د- مقارنة بيانات المؤسسة مع توقعات محافظ الحسابات

في هذا النوع من الإجراءات التحليلية يقوم محافظ الحسابات بعمليات حسابية للتوصل إلى القيم المتوقعة لبعض الأرصدة في القوائم المالية في ظل علاقتها ببعض الأرصدة الأخرى، والتي تكون مبنية على بعض الإتجاهات التاريخية لتلك الأرصدة، ثم يقوم بمقارنة نتائج هذه الإجراءات التحليلية مع بيانات المؤسسة، وبعد ذلك يحدد الأرصدة التي تتطلب القيام بفحصها وجمع كافة أدلة الإثبات الخاصة بها.

هـ- مقارنة بيانات المؤسسة المالية مع البيانات غير المالية

إن إجراءات المراجعة التحليلية لا تقتصر على مقارنة البيانات الفعلية للمؤسسة محل المراجعة بالنتائج المتوقعة المحسوبة على أساس البيانات المالية فقط، وإنما يمكن إستعمال البيانات غير المالية في عملية المقارنة عندما تكون لدى محافظ الحسابات معلومات غير مالية مناسبة لأهداف المقارنة، أو أهداف توقع المعلومات المالية للمؤسسة محل المراجعة، فإنه يقوم بإستخدام كافة المعلومات سواء المالية أو غير المالية في بناء توقعاته للحسابات المقيدة في الدفاتر، ويعتمد إستخدام البيانات غير المالية على مدى دقة هذه البيانات.

يستخدم محافظ الحسابات البيانات غير المالية في تقدير قيمة حسابات معينة، ثم يقارن ما توصل إليه بالنتائج الفعلية، حيث يمكن الإعتماد مثلا على معدل (أجر/ ساعة) في تقدير تكلفة أجور عمال المصانع في المؤسسات الصناعية، وبالمثل يمكن الوصول إلى تكلفة المبيعات المقدرة عن طريق متوسط تكلفة وحدة الإنتاج التام وحجم المبيعات.

2- توقيت إستخدام المراجعة التحليلية في عملية المراجعة

إن إستخدام وتنفيذ إجراءات المراجعة التحليلية يتم في جميع مراحل المراجعة تبعا للظروف المحيطة بعملية المراجعة، وكذلك هدف محافظ الحسابات من تنفيذ هذه الإجراءات، حيث يمكن لمحافظ الحسابات أن يستخدم إجراءات المراجعة التحليلية في مرحلة إعداد برنامج مراجعة الحسابات، وفي مرحلة تنفيذ الإختبارات الأساسية، وكذلك في مرحلة إعداد وعرض تقرير المراجعة.

أ- مرحلة إعداد برنامج مراجعة الحسابات

يعتبر التخطيط مرحلة جوهرية في عملية المراجعة وهو عملية مستمرة طوال فترة المراجعة، فالتخطيط الدقيق لعملية المراجعة وتفصيل ذلك في شكل برنامج من شأنه أن يساهم في سهولة تحقيق الأهداف، وسلامة تنفيذ الإجراءات المحددة والإشراف الفعال على القائمين بعملية المراجعة، ومن ثم فإن خطة المراجعة يجب تصميمها بما يلائم طبيعة نشاط المؤسسة محل المراجعة والظروف المتغيرة الخاصة بعملية المراجعة.

يعتبر إستخدام الإجراءات التحليلية في مرحلة إعداد برنامج مراجعة الحسابات إلزامي وأهدافه في هذه المرحلة تشمل:

- تمكين محافظ الحسابات من فهم نشاط المؤسسة وتقييم مخاطر وجود تحريفات مادية في البيانات المالية؛
- معرفة فيما إذا كانت الأرقام الأولية متطابقة مع توقعات محافظ الحسابات بناء على دراسة نشاط المؤسسة والبيئة المحيطة والصناعة؛
- تحديد القيم والمؤشرات والإتجاهات غير العادية والتي تشير إلى أمور هامة مؤثرة على القوائم المالية؛
- تحديد نقاط الضعف المحتملة فيما يتعلق بالعمليات أو النواحي المالية بشكل عام؛
- توجيه موارد مراجعة الحسابات إلى الأمور الأكثر أهمية.

يتضمن الإستخدام الفعال لإجراءات المراجعة التحليلية في هذه المرحلة إتباع الخطوات التالية:

- تحديد العمليات الحسابية والمقارنات التي تتعلق بأدائها؛
- تقدير النتائج المحتملة والمتوقعة؛
- تحليل البيانات وتحديد الإختلافات الجوهرية؛
- دراسة الإختلافات الجوهرية غير المتوقعة؛
- دراسة الأثار المرتبطة لتخطيط عملية المراجعة.

عند أداء الإجراءات التحليلية في هذه المرحلة يقوم محافظ الحسابات بتطوير توقعاته عن العلاقات المنطقية، وعند مقارنة هذه التوقعات مع المبالغ المسجلة أو النسب المستخرجة منها فإن ذلك قد يؤدي إلى ظهور نتائج غير عادية أو غير متوقعة، وعلى محافظ الحسابات أن يضع في إعتباره هذه النتائج عند تحديد مخاطر التحريف الجوهري. ومع ذلك فإن إستخدام بيانات إجمالية يجعل نتائجها بمثابة مؤشرات أولية على وجود تحريف جوهري، الأمر الذي يحتم على محافظ الحسابات ضرورة دراسة نتائج مثل هذه الإجراءات التحليلية مع باقي المعلومات التي تم جمعها عند تحديد حدود التحريف الجوهري.

ب- مرحلة تنفيذ الإختبارات الأساسية

إن إعتماد محافظ الحسابات على إجراءات التحقق الأساسية لتخفيض مخاطر الإكتشاف المرتبطة بتأكيدات محددة بالقوائم المالية يمكن أن يستمد من إختبارات التفاصيل، وأيضا من خلال إجراءات الفحص التحليلي، أو من خلال مزيج بينهما، ويعتمد القرار الخاص بأي الإجراءات التي سوف تتبع لتحقيق أهداف المراجعة على الحكم الشخصي لمحافظ الحسابات، وذلك على ضوء الكفاءة والفعالية المتوقعة للإجراءات المتاحة في تخفيض مخاطر الإكتشاف المرتبطة بتأكيدات محددة بالقوائم المالية.

عند تقييم وأداء الإجراءات التحليلية كإجراءات أساسية أثناء تنفيذ عملية المراجعة يكون محافظ الحسابات بحاجة لأن يضع في إعتباره عدة عوامل منها:

- مدى ملائمة إستخدام الإجراءات التحليلية لأغراض التحقق من خلال تقييم خطر التحريف الجوهري لعناصر القوائم المالية، وكذلك تقييم إختبارات التفاصيل الموجهة لنفس العنصر من عناصر القوائم المالية؛
- مدى مصداقية البيانات المستخدمة في تنفيذ الإجراءات التحليلية وذلك من خلال دراسة مصدر المعلومات المتاحة وقابليتها للمقارنة، وكذلك طبيعة وصلة المعلومات المتاحة وأنظمة الرقابة على هذه المعلومات؛
- مدى دقة التوقعات المستنتجة من الإجراءات التحليلية وذلك من خلال معرفة الدقة التي يمكن من خلالها توقع نتائج الإجراءات التحليلية، والمدى الذي يمكن أن تجزأ إليه المعلومات، وكذلك توافر المعلومات المالية وغير المالية؛
- مقدار الفروق المقبولة بين المبالغ المسجلة والقيم المتوقعة.

يقوم محافظ الحسابات في مرحلة تنفيذ الإختبارات الأساسية بأداء الإجراءات التحليلية التي تكون أكثر كفاءة وفعالية في الوقت والتكلفة من إختبارات التفاصيل، وهناك بنود بذاتها تستخدم فيها الإجراءات التحليلية للتحقق من صحتها نذكر منها ما يلي:

- الأجور المباشرة التي تحسب على أساس ساعات العمل؛
- مقارنة قيم الإهتلاك المسجلة دفتريا مع قيم الإهتلاك المحتسبة وفقا للمعدلات المستخدمة؛
- مقارنة النفقات المضافة للسنة محل المراجعة بالنفقات المقدرة، أو بنفقات السنوات السابقة؛
- العلاقة بين أنواع من العمليات المالية.

جـ- مرحلة إعداد وعرض تقرير المراجعة

يقوم محافظ الحسابات بعد الإنتهاء من أداء المراجعة الميدانية وتجميع الأدلة بإجراء الإختبارات التحليلية كمراجعة نهائية للأخطاء الجوهرية والمشاكل المالية، وذلك لمساعدته في تقييم كفاءة الإفصاح في القوائم المالية من خلال إلقاء نظرة موضوعية شاملة على القوائم المالية التي تمت مراجعتها لتكوين رأيه العام فيما إذا كانت البيانات المالية ككل مطابقة لمعرفة محافظ الحسابات بطبيعة عمل المؤسسة.

تستخدم المراجعة التحليلية في مرحلة إعداد وعرض تقرير المراجعة وذلك عندما يقوم محافظ الحسابات بتقييم الأدلة المختلفة، وهي تعتبر في هذه المرحلة إلزامية وتهدف بشكل رئيسي إلى تمكين محافظ الحسابات من تقرير مدى سلامة وعدالة وصدق القوائم المالية بشكل عام، بالإضافة إلى إمكانية الحكم على إستمرارية المؤسسة.

تهدف الإجراءات التحليلية في هذه المرحلة من عمل محافظ الحسابات في قراءته للقوائم المالية والملاحظات والبيانات الملحقة بها إلى:

- بحث مدى فعالية أدلة الإثبات التي تم جمعها بخصوص أرصدة الحسابات التي اعتبرت غير عادية أو غير متوقعة؛
- الوصول إلى أرصدة الحسابات أو العلاقات غير العادية أو غير متوقعة التي لم يسبق تحديدها؛
- الحكم على سلامة القوائم المالية ككل ودقة الإفصاح فيها عن حقيقة نشاط المؤسسة، وحقيقة مركزها المالي ومدى إتفاقها مع متطلبات القوانين واللوائح التي تعمل في إطارها المؤسسة.